الفصل الأول :
مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي

تمهيد :

سيهتم هذا الفصل بمعالجة النقاط التالية :

- مفهوم النظرية الاقتصادية ؛
- النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية؛
- منهجية وأدوات التحليل الاقتصادي الكلي؛
- أنواع التحليل الاقتصادي الكلي؛
- السياسة الاقتصادية الكلية؛
- مشكلات التحليل الاقتصادي الكلي.

1- مفهوم النظرية الاقتصادية :

النظرية الاقتصادية كأي نظرية أخرى لها مجال اهتماماتها، فهي تتناول بالدراسة والتحليل كل الظواهر الاقتصادية، وهذا من اجل تفسيرها وتقديم الإجابة اللازمة عنها، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات اللازمة، وتتم عملية الدراسة بطريقة تبسيطية وتجريدية. وتستطيع دراسة هذه الظواهر من خلال دراسة نشاطات الأعوان الاقتصادية (العائلات والمؤسسات) من جهة، وكذلك العلاقات المختلفة التي يخلقها المحيط الاجتماعي أو المؤسساتي بين هذه الأعوان.

2- النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية:

2-1-النظرية الاقتصادية الكلية

لقد استخدم مصطلح الاقتصاد الكلي لأول مرة من الاقتصادي Frish عام 1933، ويتكون من كلمة Macro التي أخذت من اليونانية من كلمة Makros وتعني كبير وكلمة Economics وتعني اقتصاد أي الاقتصاد الكبير والذي اصطلح فيما بعد على تسميته بالاقتصاد الكلي أو التجميعي.

يرتكز الاقتصاد الكلي أو التحليل الاقتصادي على دراسة الكميات الكلية، مثل الدخل الوطني للدولة وكذا حجم التشغيل فيها،كما يعمل على دراسة الاستثمار الكلي والادخار الكلي،الاستهلاك الكلي،المستوى العام للأسعار، النقود، وأسعار الصرف، ميزان المدفوعات التضخم والكساد ....الخ. وبالتالي فان التحليل الاقتصادي يعمل على دراسة الشؤون والظروف العامة للمجتمع دون النظر في شؤون وظروف الوحدات الاقتصادية المكونة لها، مثل دراسة السلوك الاستهلاكي لفرد معين أو مؤسسة معينة...الخ، وبالتالي فانه يدرس العوامل التي تؤثر في اقتصاد البلد، أي أنه يعمل على دراسة التأثيرات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية للبلد.

وتجدر الإشارة، أن اهتمام المفكرين الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يعتبر قانون المنافذ لساي "دليلا قاطعا على ذلك، والذي يقوم على مبدأ العرض

يخلق الطلب الخاصة به، وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، أما الكلاسيكيون الجدد "النيوكلاسيك" فان تحليلهم قد انصب على الوحدات الاقتصادية الصغيرة، مثل دراسة سلوك المستهلك وكذا سلوك المنتج وكذا توازن السوق لمنتج واحد أو خدمة واحدة، حيث كانوا يعتقدون انه عندما يتحقق التوازن في هذه الوحدات الصغيرة المكونة للاقتصاد فإنه يعني أن التوازن في الاقتصاد ككل سوف يتحقق مباشرة.

تعد أزمة الكساد الكبير سنة1929 إلى غاية 1933 والتي أظهرت أن تحقيق التوازن على مستوى الوحدات الصغيرة ليس بالضرورة أن يحدث توازنا على المستوى الكلي، أين كان هذا الوضع أرضية صالحة لظهور التحليل الكنزي، هو الأخر اهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية الكلية، ويكمن ذلك من خلال البحث في كيفية معالجة البطالة الكبيرة الناتجة عن تصريح عدد كبير من العمال من المؤسسات، فنلاحظ أن كينز قام أولا بدراسة البطالة على المستوى الكلي، وبالتالي عاد للتحليل الاقتصادي الكلي أهميته واستخداماته من قبل الاقتصاديين بعد كينز إلى يومنا هذا.

2-2-النظرية الاقتصادية الجزئية:

يتكون مصطلح الاقتصاد الجزئي Microeconomics من المقطع Micro الذي اشتق من الكلمة اليونانية Mikros وتعني الصغير والمقطع Economics والتي تعني اقتصاد، أي الاقتصاد الصغير الذي أطلق عليه فيما بعد الاقتصاد الجزئي.

وعلى العموم يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بتحليل أو سلوك الوحدات الاقتصادية كما يدرس علاقتها في الأسواق المختلفة التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات، كما يهتم بدراسة سلوك المستهلك ومستوى المنفعة، وكذا تركيب عناصر الإنتاج وتوزيع الدخل وعمل جهاز الأسعار، ولذلك فانه يطلق على الاقتصاد الجزئي في بعض المراجع نظرية السعر حيث يهتم هذا الأخير بتوضيح الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات وكذلك كيفية توزيع هذه السلع والخدمات بين السكان.

يختلف التحليل الاقتصادي الكلي عن التحليل الاقتصادي الجزئي من حيث الموضوع والمنهج والأدوات، على غرار التحليل الاقتصادي الكلي، فان التحليل الاقتصادي الجزئي يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المكونة الاقتصاد، ومثال ذلك الأفراد والمؤسسات وطرق تفاعلهم من خلال الأسواق الفردية ...الخ وتشتمل هذه الأسواق على السلعة المنتجة أو خدمة من عوامل الإنتاج فالتحليل هنا يقوم على دراسة سلوك المشترين (المستهلكين) على كميات الطلب، وسلوك البائعين (المنتجين) على كميات العرض، وذلك عند سعر معين لهذه السلعة المنتجة، وانطلاقا من دراسة كل من الطلب والعرض بشكل غير منفصل يتم التوصل إلى التوازن على المستوى الجزئي، وذلك بشرح آليات وصول السوق إلى التوازن الاقتصادي للسعر والكمية أو الاستجابة لمتغيرات السوق عبر الزمن، وهذا لا يعني أن التحليل الاقتصادي الكلي أقل أهمية من التحليل الاقتصادي الجزئي أو العكس، وليس من الضروري أن

ندرس أحدهما قبل الأخر، وبالتالي فان التحليلين غير منفصلان عن بعضهما البعض، أو ليست هناك علاقة بينهما، بل أن معظم الأدوات والمفاهيم المستعملة في التحليل غير منفصلان عن بعضهما البعض، أو ليست هناك علاقة بينهما، بل أن معظم الأدوات والمفاهيم المستعملة في التحليل الاقتصادي الجزئي هي نفسها المستعملة في التحليل الاقتصادي الكلي، كما نجد بعض الأدوات والمفاهيم مثل المضاعف ومنحنى فيلبس، التشغيل الكامل والنمو، هي أدوات ومفاهيم خاصة بالتحليل الاقتصادي الكلي.

3- منهجية وأدوات التحليل الاقتصادي الكلي:

تعمل النظرية الاقتصادية الكلية على جمع المتغيرات في مجمعات كلية بهدف البحث عن العلاقات الموجودة بين هذه المجمعات باستخدام النماذج الاقتصادية.

3-1- مفهوم النموذج الاقتصادي وأنواعه:

يعرف النموذج الإقتصادي بأنه مجموعة من "العلاقات الإقتصادية التي توضح عادة بصيغ رياضية تسمى معادلة أو (مجموعة معادلات هيكلية)، والتي تعكس أو تشرح سلوك أو آلية العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية التي تبين عمل منشأة أو قطاع أو اقتصاد بلد معين، والنموذج الإقتصادي لا يدرس كل العناصر والعلاقات الإقتصادية بل يأخذ في الحسبان أهمها وأشدها تأثيراً". وعادة ما يتم تقسيم النماذج إلى الأنواع الآتية:

- **النموذج الوصفي:** يقدم تحليلاً وصفياً لمختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية بطريقة أدبية، وتظهر أهميته عند صعوبة صياغة العلاقات في صورة كمية أو رياضية كإفتراض علاقة دالية بين الإستثمار والعوامل الذاتية أو السياسية.
- **النموذج الرياضي:** يقدم تحليلاً للعلاقات الإقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات بإستخدام الأساليب الرياضية، وهي الصياغة التي تمكن من اشتقاق علاقات التأثير المتبادلة بين مختلف المتغيرات.
- **النموذج القياسي:** هو عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات داخلية (تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة) بالإضافة إلى مجموعة معالم ومقادير عشوائية، وتمثل هذه المعادلات نظاماً كاملاً لتشبيه مختلف نشاطات الإقتصاد الوطني، ويفيد هذا النموذج في معرفة أو رصد سلوك بعض المتغيرات في الماضي،ثم التنبؤ بسلوكها المستقبلي، كما أنه يفيد في تحليل السياسة الإقتصادية للدولة وكذا اتخاذ القرار على المستوى الجزئي أو الكلي.

وتجدر الإشارة أن النموذج الاقتصادي يتجرد من التفاصيل، ويركز الاهتمام على العلاقات الأساسية، وبذلك يبسط الواقع حتى يمكن فهمه. وفي الغالب ما يوجهه للنماذج أو النظريات الاقتصادية على أساس أنها لا تمثل تماما الواقع إلا أن الحكم عليها يجب أن يتم من خلال مدى قدرتها على تفسير الأحداث أكثر

من مدى تعبيرها عن الواقع. فالحقيقة أن هذه النماذج لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون واقعية تماما نظرا لان الواقع معقد إلى درجة يصعب معها وصفة تفصيليا.

وخلاصة القول، إذا كان النموذج الاقتصادي يساعدنا على فهم الواقع فهو يعتبر نموذج جيد، أما إذا أدى النموذج إلى سوء الفهم للواقع،فهو نموذج عاجز لا يعتد به ويجب البحث على نموذج بديل.

3-2- تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية:

تنقسم المتغيرات في مجموعة المعادلات الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين :داخلية وخارجية،والمتغيرات الداخلية هي تلك المتغيرات التي تحدد قيمتها داخل النموذج، ويفترض فيها أنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها .أما المتغيرات الخارجية فهي تلك المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها.

وبما انه في التحليل الاقتصادي لا يمكن دراسة اثر وتأثير كل منها تأتي أهمية فرضية عبارة "مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها"في النظرية الاقتصادية والمقصود بها هو انه عندما ندرس العلاقة بين متغيرين ونظرا لتداخل العلاقات وتأثيرها على الظاهرة قيد الدراسة، فإننا نفترض فقط أن المتغيرين فقط سيؤثر كلا منهما على الأخر بينما نفترض بقية العوامل التي يمكن أن تؤثر في العلاقة ثابتة، فهي تسمح للاقتصاديين أن يصوغوا عبارات دقيقة ومحكمة عن العلاقات التي تربط المتغيرات.

3-3-تحديد المعادلات أو العلاقات

المعادلة هي العلاقة التي تبرز نوعية التأثير بين مختلف المتغيرات، ويمكن تقسيمها إلى:

-**المعادلات السلوكية:**وهي التي تشرح سلوك متغير بدلالة عدد من المتغيرات مثل:شرح سلوك الاستهلاك بدلالة الدخل:

-**المعادلات التعريفية:**وهي تعريف متغير معين باستخدام متغيرات أخرى مثلا : الدخل يمكن تقسيمه بين ادخار واستهلاك. $Y_d = C + S$

-**المعادلات التوازنية:**وتعبر عن شرط التوازن الذي تقوم عليه النظرية، أي الشروط التي يكون فيها النموذج في حالة توازن، مثلا:الدخل يمكن تقسيمه بين استثمار واستهلاك. ويمكن تقسيمه أيضا بين الادخار والاستهلاك.

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Y = C + I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

من (1)و(2)نجد أن : $S = I$ أي أن كل ما يدخر يستثمر، إذن هنا علاقة توازنية.

4- أنواع التحليل الاقتصادي الكلي:

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي الكلي إلى الأنواع التالية:

4-1- التحليل الساكن:

هذا النوع من التحليل عادة ما يكون في الفترة القصيرة، وهو لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن في الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة ويركز على التحليل اللحظي المؤقت.ويتميز هذا النوع من التحليل بكون العلاقات السببية مستقلة عن الزمن وهذا يعني أن المتغيرات الموجودة في النموذج تكون غير مؤرخة.

4-2- التحليل الساكن المقارن:

يتم من خلال هذا التحليل مقارنة وضعين أو أكثر من أوضاع التوازن الساكن، ويوضح ما يحدث للقيم التوازنية الخاصة بالمتغيرات الداخلية عندما يحدث تغير معين في المتغير الخارجي. ويعتبر الاقتصادي كينز أبرز من اعتمد على هذا النوع من التحليل الاقتصادي وذلك ضمن كتابه المشهور: **النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود.**

4-3- التحليل الحركي:

يتركز هذا التحليل بصفة خاصة على عنصر الزمن، أي أن المتغيرات الداخلية تتغير عبر الزمن، حيث نبحث عن معرفة الزمن اللازم للمتغير المفسر أو المستقل حتى يتمكن من التأثير على المتغير المفسر أو التابع. وعادة ما يتم تقسم هذا النوع من التحليل إلى نوعين وهما:

- **التحليل الحركي المستمر** : حيث يمر الزمن بدون انقطاع، وتكون الدوال المعبرة عن هذا التحليل قابلة للاشتقاق والتفاضل و التكامل.
- **التحليل الحركي المتقطع:** يعتبر التحليل المتقطع الزمن كتدفق مقسم إلى فترات متتالية ذات مدة محددة وثابتة تؤخذ هذه المدة كوحدة قياس الزمن.

ويتم إدخال عنصر الزمن باستخدام إحدى الطريقتين:

-أسلوب تحليل الفترات حيث يتم تقسيم الزمن إلى فترات ذات أطوال محددة ومتتالية، بشرط أن تأخذ وحدة زمنية ثابتة.

-أسلوب التحليل المستمر:ويتضمن إدخال عنصر الزمن في العلاقة الرياضية بصورة مستمرة. حيث يعتبر كل متغير في المعادلة تابعا للزمن.

مثلا:إذا كان الإنتاج يعبر عليه بـــ: Y وفي اللحظة t يكتب Y_t وهو عبارة عن دالة أصلية لوحدة الزمن ،وبالتالي مقدار الإنتاج لكل فترة زمنية يحسب بالعلاقة التالية:

$$Y = \int Y_t d_t$$

5-السياسة الاقتصادية الكلية

5-1-مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

إن الأهمية التي تكتسبها السياسة الاقتصادية في تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول، وذلك من خلال إتباع عدة خطوات من أجل تحقيق الكفاءة اللازمة.

ولقد تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى، والغالب أنها، مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك.

وعلى العموم يمكن القول أن السياسة الاقتصادية بصفة عامة هي:"كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وبالبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف".

5-2-أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

هناك أربعة أهداف للاقتصاد الكلي هي:

-العمالة الكاملة: يتفق اغلب الاقتصاديين على أن العمالة الكاملة يعتبر هدف مرغوب ومتفق عليه،ويرجع ذلك إلى عبء البطالة ،وما تلحقه بالمجتمع من خسارة تقع على هؤلاء الناس المتعطلين عن العمل. وفيما يتعلق بالعمالة الكاملة يقترح أحد المختصين أن يكون معدل البطالة 4% (3% للبالغين)كهدف مؤقت، ويطلق عادة على هذا المعدل بمعدل البطالة الطبيعي.

-استقرار الأسعار: أن الجدل حول استقرار الأسعار لا يتمتع بنفس الوضوح والدقة التي يكون عليها الجدل حول العمالة الكاملة ،ففي ظل التضخم هناك-أشخاص متضررون و آخرون مستفيدون، ومن بين هؤلاء الأشخاص المستفيدون نجد الأشخاص الذين يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبيا قبل حدوث التضخم، وبالتالي يستفيد هؤلاء الأشخاص عند حدوث التضخم من رد قروضهم بنقود ذات قوة شرائية اقل مما كانت عليها(القروض سابقا)، في حين الأشخاص الذين يضرهم التضخم هم أولئك الذين ترتفع دخولهم بمعدل اقل من معدل ارتفاع الأسعار الاقتصادية التي يجنيها المجتمع منها.

-النمو الاقتصادي: والهدف الثالث هو النمو الاقتصادي والذي يتحقق إذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني، وفي ظل هذا النمو الاقتصادي يتمكن الأفراد في المجتمع من تحقيق مستوى معيشة أعلى، ذلك لأنه يجعل من عملية توزيع الدخل أكثر سهولة.

وقد لاحظ فأوائل السبعينات من القرن الماضي أن الكثير من المختصين يتساءل عن جدوى البحث عن المزيد من معدلات النمو الاقتصادي، لاسيما أن النمو غالبا ما يكون مصحوبا بزيادة التلوث، و الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية وعلى الرغم من ذلك فان هدف النمو الاقتصادي لا يزال يحظى باهتمام كبير من الحكومات حتى في الوقت الحاضر نظرا لفوائده.

-التوازن الخارجي : الهدف الأخير للاقتصاد الكلي هو التوازن الخارجي أي التوازن في ميزان المدفوعات التي تمثل ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ،وتشمل صفقات الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، وإذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (مدفوعات) مجموع المعاملات كبنود موجبة (المتحصلات في ميزان المدفوعات) فان ذلك يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات وتتم معالجة هذا العجز بتدفقات مقابلة من الذهب أو العملات الصعبة أو أية وسائل أخرى للمدفوعات.ومن الضروري تحقيق التوازن الخارجي وذلك حتى تتمكن الدولة من جني مكاسبها من التجارة الخارجية.

6-مشكلات التحليل الاقتصادي الكلي

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي عند استخدام النماذج القياسية عديد من المشكلات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

6-1-مشكلة التجميع: لا يمكن اعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية بأنها مجاميع تعبر عن الأحداث التي تحدث على المستوى الجزئي.فما هو صالح على مستوى الاقتصاد الجزئي لا يمكن بأي حال من الأحوال إسقاطه على المتغيرات المدروسة على المستوى الكلي والعكس صحيح.فمثلا :لا تعني الزيادة في الاستهلاك على المستوى الكلي بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع.

6-2-مشكلة الأوسط الحسابية: إن معدلات الفائدة مثلا يتم احتسابها عن طريق المتوسط الحسابي وكما هو معلوم فان المتوسط الحسابي يتأثر بالقيم القصوى أو الشاذة وبالتالي فمتوسط معدل الفائدة لا يمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا وما يقال الفائدة يمكن إسقاطه على الأجور والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

6-3-مشكلة التركيب: تعتبر العناصر الاقتصادية غير متجانسة لذا فمن الخطأ تركيبها على هذا الأساس فعلى سبيل المثال :إذا قررت الحكومة زيادة الاستثمار في قطاع فلا يعني ذلك بالضرورة زيادة بالنسبة لكل القطاعات الوطنية نستنتج مما سبق أن ما يصلح للفرد لا يعني بالضرورة انه صالح للكل.